

## التظلم من القرارات الإدارية

### كطريق طعن

التظلم: التظلم أحد طرق الطعن في القرارات الإدارية، ويعني التظلم توجه المضرور من القرار بطلب الي الجهة مصدرة القرار طالباً بإلغاء لأسباب تبرر طلب الإلغاء.

أنواعه: التظلم نوعين ” تظلم إرادي - تظلم وجوبي ” أساس هذه التفرقة أن بعض القرارات الإدارية لا يجوز اللجوء إلى القضاء مباشرة لطلب إلغائها إلا بعد التظلم منها أمام الجهة مصدرة القرار ” قرارات الفصل والترقية ”

### أثر عدم تقديمه

في حالة وجوب التظلم الوجوبي من القرار الإداري فان رفع دعوى بإلغاء هذا القرار دون ولوج سبيل التظلم أولاً يؤدي الي الحكم بعدم قبول الدعوى.

### ميعاد تقديم التظلم

ميعاد التظلم من القرار الإداري عموماً ٦٠ يوماً - أي يجب أن يتم التظلم خلال هذه المدة - وعن بدء ميعاد العلم فيكون:

١- من تاريخ العلم بالقرار ” ونعني العلم الشخصي ” .

٢- من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية أو المصلحية.

٣- من تاريخ إعلان صاحب الشأن به.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون العلم بالقرار علماً يقيناً

كيف تتعامل الجهة الإدارية مع التظلم المقدم ضد القرار الإداري

إذا تم التظلم من القرار فإذا تم التظلم من القرار فإن الجهة مصدرة القرار تكون مخيرة بين عدة خيارات هي:

١- أن تصدر الجهة الإدارية مصدرة القرار قرارا بقبول التظلم

٢- أن تصدر الجهة الإدارية مصدرة القرار قرارا مسببا برفض التظلم

٣- أن تمتنع عن الرد علي التظلم ويعد فوات ميعاد ستون يوما من تاريخ تقديم يعد بمثابة رفض ضمني للتظلم.

## دعوي بإلغاء قرار إنهاء خدمة باعتبار المدعي مستقبلاً مع التعويض

السيد الأستاذ المستشار / .....

رئيس المحكمة الإدارية لوزارة .....

تحية طيبة وبعد،،

مقدمة لسيادتكم السيد / ..... المقيمة في ..... ومحلها المختار مكتب

الأستاذ / ..... المحامي الكائن .....

ضد

السيد / وزير ..... بصفته

السيد / رئيس المركز القومي للبحوث بصفته

ويعلنان بهيئة قضايا الدولة بالقاهرة بمجمع التحرير دائرة قسم قصر النيل

الموضوع

الطالب - المدعي - عين في وظيفة مساعد باحث بالمركز القومي للبحوث اعتباراً من د/د/ددم

وحصل علي درجة الماجستير وتمت ترقيته الي وظيفة باحث مساعد بقسم ..... اعتباراً من

د/د/ددم وقام بالتسجيل لنيل درجة الدكتوراه بقسم بكلية ..... جامعة ..... وقد صدر

القرار الإداري رقم ... لسنة ... بمنحة بعثة داخلية اعتباراً من د/د/ددم ولمدة

خمس سنوات وقد فوجي المدعي بالقرار رقم ... لسنة ..... باعتباره مستقبلاً من الخدمة مع

مطالبته بكافة ما تم صرفه من مستحقات مالية عن البعثة الداخلية، ولما كان هذا القرار قد صدر

مخالفاً للقانون للأتي:-

اولاً: مخالفة القرار الطعين لصريح نص المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي

يجري نصها ” يعتبر العامل مقدا استقالته فى الحالات الآتية:

١- إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفى هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع

إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك وألا يجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل.

ثانيا: أن المدعي لم يتسلم أى إندارات من الجهة الإدارية وبذلك تنتفي قرينة الاستقالة الضمنية ثالثا: أما عن طلب التعويض فهو قائم على خطأ ارتكبهته جهة الإدارة وضرر لحق بالمدعي يتمثل فى الضرر المادي ” الحرمان من المخصصات المالية للدراسة - تأخير مناقشة الرسالة ” والضرر الأدبي المتمثل فى الإحباط والإخفاق الذي ألم بالطالب واخيرا علاقة السببية بين الخطأ والضرر

بناء على

يلتمس الطالب بعد الاطلاع الحكم بالآتي

أولا: قبول الطعن شكلا.

ثانيا: وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه اعتبار المدعي مستقيلا والتعويض

مع كل ما يترتب على ذلك من آثار.

ثالثا: إلزام الجهة الإدارية المصروفات ومقابل الأتعاب.

إعداد صحيفة الطعن على قرار إنهاء خدمة لاعتبار المدعي مستقيلاً

المبادئ و الأسباب القانونية التي يبني عليها الطعن

يقصد بانتهاء خدمة العامل إراديا إنهاء الخدمة بناء علي طلب منه دون ان يخضع في ذلك لأي ضغط أو إكراه من الجهة الإدارية التي يعمل تحت أمرتها، وعلي ذلك لا يتصور ان يكون هناك سبب لإنهاء الحياة الوظيفية الا باستقالة العامل من وظيفته أو التحاقه بالعمل بجهة أجنبية بغير ترخيص من السلطات المختصة قانونا.

### الاستقالة من الوظيفة

الاستقالة طلب يقدمه العامل للجهة الإدارية التي يتبعها يعبر بها عن رغبته في ترك الخدمة، لذلك تعد الاستقالة في حالة قبولها سببا إراديا لانتهاء الحياة الوظيفية ولان الاستقالة هي تعبير عن إرادة العامل في ترك الخدمة ”مسألة إرادة“ فتثور بشأنها مشكلتين، الأولى التعبير الصحيح عن إرادة الاستقالة من الوظيفة، الثانية الاكراه الحاصل من جهة الإدارة ومدي تأثيره علي الاعتداد بالاستقالة

### الاستقالة الصريحة والاستقالة الضمنية

نظمت المادة ٩٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أحكام هذه الاستقالة فاشتطت ان تكون مكتوبة علي اعتبار أن الكتابة اصدق تعبير عن قصد ونية الاستقالة، ولا يعتبر العامل مستقبلا بمجرد تقديم طلب الاستقالة بل يلزم ان يصدر قرار إداري بقبول الاستقالة، ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ٢٠ يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بقوة القانون.

### الاستقالة المسببة

يقصد الاستقالة المسببة إيراد العامل مقدم طلب الاستقالة أسبابا لتقديم الاستقالة فلا تكون الاستقالة حينئذ تعبيراً عن الرغبة في ترك العمل وانما بمثابة اعتراض علي وضع قائم يعترض عليه العمل مقدم طلب الاستقالة، كأن يقدم عامل استقالته مسببا إياها بمخالفة نقلة للقانون، فالأمر حينئذ ليس استقالة بقدر ما هو احتجاج علي قرار النقل، والأصل ان الاستقالة هي إعلان

رغبة عن ترك العمل، وفي هذه الحالة لا تعد الاستقالة مقبولة الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابة العامل إلى طلبه ” للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة، ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ويجب البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وألا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معلقا على شرط أو مقترنا بقيد وفي هذه الحالة لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه، ويجوز خلال هذه المدة إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع أخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الإرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى مدة الثلاثين يوما ” .

ويجب على العامل - مقدم الاستقالة - ان يستمر في أداء عمله إلى ان يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو ينقضي ميعاد الـ ٣٠ يوما من تاريخ تقديمها ما لم تكن الاستقالة مسببه والتي لا تعد مقبولة كما قرر المشرع ” لا تنتهي خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة إجابته إلى طلبه “

وفي بيان الاستقالة كحق مشروع بعدد من الإجراءات قضى ” مؤدى نص المادة ٩٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة ان الاستقالة حق للعامل وتكون مقبولة بحكم القانون بمضي ثلاثين يوما على تقديمها ولا يجوز للجهة الإدارية ان ترفضها وانما يجوز لها ان ترجيء قبولها لمدة أسبوعين بخلاف مدة الثلاثين يوما ولاسباب تتعلق بمصلحة العمل وذلك ما لم يكن محالا الي المحكمة التأديبية فلا يجوز اتخاذ أي إجراء بشأن الاستقالة المقدمة من العامل خلال المدة القانونية ( الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٢ قضائية جلسة ١٩/٤/١٩٨٨ )

#### الاستقالة الحكمية

يقصد بالاستقالة الحكمية اتخاذ العمل موقفا يد علي رغبته في ترك العمل وقد نظمت المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة أحكام الاستقالة الحكمية..

الحالة الأولى للاستقالة الحكمية ٠٠ إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه

الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن مدة الانقطاع إذا كان له رصيد من الإجازات يسمح بذلك وألا وجب حرمانه من أجره عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل.

الحالة الثانية للاستقالة الحكمية ٠٠ إذا انقطع عن عمله بغير إذن جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته منتهية في هذه الحالة من اليوم التالي لاكتمال هذه المدة الحالة الثالثة للاستقالة الحكمية ٠٠ إذا التحق بخدمة أية جهة أجنبية بغير ترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العامل منتهية من تاريخ التحاقه بالخدمة في هذه الحالة الأجنبية.

ضوابط الاستقالة الحكمية - إنذار العامل قبل إنهاء خدمته بسبب الغياب

لا يجوز إنهاء خدمة العامل بسبب الغياب - كاستقالة ضمنية إلا إذا انذر قانونا بانقطاعه عن العمل بدون إذن، والغاية من الإنذار إعلام العامل بحصول انقطاعه عن العمل بدون إذن والتنبية عليه بالعودة الي العمل أو إبداء ما لدية من عذر حال دون حضوره الي العمل

وفي بيان أهمية إنذار العامل قضي ” ان هذا الأجراء - الإنذار - هو اجراء جوهري يمثل ضمانه هامة للعامل وان إغفاله يعد إهدارا لهذه الضمانه ويكون قرار إنهاء الخدمة دون مراعاة لهذا الإجراء مخالف للقانون.

( الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٧/١٩٩٠ )

## دعوي بإلغاء قرار تخطي في الترقية

السيد الأستاذ المستشار / .....

رئيس المحكمة الإدارية برئاسة الجمهورية

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمة لسيادتكم السيدة / ..... المقيمة في ..... ومحلها المختار مكتب

الأستاذ / ..... المحامي الكائن .....  
ضد

السيد / رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بصفته

ويعلن سيادته بـ .....

### الموضوع

الطاعنة - المدعية - عينت بالجهاز المركزي للمحاسبات في وظيفة مراجع تحت التمرين بتاريخ ١٩٩٠/٥/٧ وشغلت وظيفة مراجع مساعد بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٧ ثم حصلت علي اجازة خاصة لرعاية الطفل في الفترة من ١٩٩٥/٤/١٢ حتى ١٩٩٧/٤/١١ وقد صدر القرار - المطعون فيه - فيما تضمنه من تخطي الطاعنة في الترقية الي وظيفة مراجع من الفئة الرابعة وقد صدر القرار علي سند من القول انه باستنزال مدة الاجازه الخاصة برعاية الطفل - فتكون الطاعنة - المدعية - غير مستوفية لمدة الخبرة البينية المتطلبه للترقية لوظيفة مراجع عند صدور القرار المطعون فيه ومقدارها ٢ سنوات وقد تظلمت الطاعنة من هذا القرار دون مجيب

ولما كان هذا القرار قد صدر مخالفا للقانون فالطاعنة تطعن عليه للأسباب الآتية: -

أولا: ذهب القرار المطعون فيه الي إسقاط مدة الأجازه الخاصة لرعاية الطفل التي حصلت عليها

الطاعنة عن المدة البيئية اللازمة للترقية لوظيفة مراجع وذلك بالمخالفة لاحكام لائحة العاملين بالجهاز ونص المادة ٥١ من اللائحة.

ثانيا: لا يجوز إضافة قيود علي الترقية من جانب الجهاز المدعي عليه بسبب اجازة منحت للعاملة وذلك بقرار تنظيمي مخالف لاحكام اللائحة

ثالثا: القول بإسقاط مدة الأجازة الخاصة عن المدد اللازمة للترقية يكون العامل بذلك قد وقع عليه ضارا باستخدام حقا اجازة ورخصة له المشرع دون أن يفرض عليه قيودا خاصا بالترقية بنص صريح من القانون

بناء عليه

تلتمس الطالبة بعد الاطلاع إصدار الحكم الآتي

أولاً: قبول الطعن شكلاً

ثانياً: وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطاعنة في الترقية مع ما يرتب علي ذلك من آثار

ثالثاً: إلزام الجهة الإدارية المدعي عليها بالمصروفات والأتعاب

التعليق

قرر المشرع عددا من الاجازات الخاصة هي ٠٠٠

اجازة لاداء فريضة الحج وتكون مدة شهر ولمرة واحدة طول مدة الخدمة

اجازة وضع للمرأة الحامل ومدتها ثلاثة شهور وتمنح قانونا للمريض ثلاث مرات طوال الحياة الوظيفية

اجازو خاصة للمخالط للمريض برض معد ويرى المجلس الطبي المختص منعه لهذا السبب من مزاوله أعمال وظيفته، ويحدد المجلس الطبي مدة هذه الأجازة

اجازة خاصة بإصابة العمل إذا قرر المجلس الطبي له بهذه الإجازة  
**دعوي بإلغاء قرار خصم من المرتب**

السيد الأستاذ المستشار / .....

رئيس المحكمة التأديبية للتربية والتعليم وملحقاتها

تحية طيبة،،،

مقدمة لسيادتكم السيد/ ..... المقيمة في ..... ومحلها المختار مكتب

الأستاذ / ..... المحامي الكائن .....  
ضد

السيد / وكيل أول مديرية وزارة التربية والتعليم بـ .....

ويعلن سيادته بـ .....

**الموضوع**

الطالب يعمل بوظيفة مدرس بمدرسة ..... وقد صدر قرار بنده من المدعي عليه بصفته  
وقد صدر القرار المطعون فيه بمجازاة المدعي بالخصم من المرتب وقد طعن المدعي علي قرار  
الندب إمام المحكمة الإدارية للتربية والتعليم لاختصاصها بعد تظلمه منه أيضا. واما فيما يتعلق  
بقرار الخصم من المرتب فقد تظلم منه المدعي ورفض تظلمه فطعن علي قرار الخصم من المرتب  
لمخالفته للقانون والواقع للآتي

أولا: من المقرر ان يكون القرار الإداري بمجازاة العامل عل سبب بيررة في الواقع والقانون والقرار  
التأديبي سببه بوجه عام هو إخلال العامل بواجبات وظيفته او إتيانه عملا من الأعمال المحرمة  
عليه، فإذا كان القرار المطعون فيه كان وليد استخلاص غير سائغ ولا مقبول وبعيدا عن واجبات  
العامل الوظيفية اذ ان الخصم من المرتب كان بسبب التظلم من قرار الندب وعليه يعدوا القرار

مخالفا لاحكام القانون

ثانيا: قررت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١٩٩٧/١١/٢٩  
” إذا كان هناك صدي من الحقيقة لعبارات الشكوى فلا عقاب“

بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع علي الحكم:

أولا: قبول الطعن شكلا

ثانيا: وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بالخصم  
..... من المرتب مع ما يترتب علي ذلك من اثار.

## التعليق

### الخصم من الأجر كعقوبة او كجزاء تأديبي

يجد جزاء حرمان العامل من نصف العلاوة الدورية كجزاء تأديبي يوقع علي العامل الذي اقترف مخالفة تأديبية أساسه القانوني في المادة ٨٠ فقره ٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وفي بيان ماهية هذا الجزاء وكيف انه يطبق علي ما يستجد للعامل من علاوات دورية لا ما استحق قبل إصدار الجزاء الإداري قضي ” ان من بين الجزاءات التي يجوز توقيعها علي العامل هو جزاء الحرمان من نصف العلاوة الدورية، ولما كان الاصل في الا يوقع باثر رجعي لان الحرمان لا يرد الا علي امر مستقبل فان تنفيذ هذا الجزاء انما ينصرف اثرة الي علاوة دورية تستحق بعد توقيعها دون أي علاوة سابقة استحققت من قبل واندمجت في الأجر واصبحت جزء لا ينفصم عنه مفتقدة بذلك وصفها الاصيلي كعلاوة، وانه بموجب هذا الجزاء لا يجوز النظر في ترقية عامل خلال مدة الحرمان محسوبه من تاريخ توقيعها وتاريخ انزاله بالحكم الصادر من مجلس التأديب دون ما خلط بين توقيع الجزاء بموجب الحكم وتاريخ تنفيذه.

( فتوي مجلس الدولة في ٢٥/٢/١٩٩٧ ملف ١٣٢٧/٤/٨٦ )

### الملائمة بين الذنب الإداري المرتكب والجزاء الموقع

وفي وجوب إيجاد الملائمة بين الذنب الإداري المرتكب والجزاء الموقع قضي ” من المستقر عليية في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كانت للسلطة المختصة بالجزاء التأديبي سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء دون معقب عليها في ذلك الا أن مناط مشروعية هذه السلطات الا يشوب استعمالها غلو، ومن صور الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره مما يخرج الجزاء من نطاق المشروعية ويكون مخالفا للقانون واجب الإلغاء.

( طعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٩٧/٩/٤ )

## دعوي بإلغاء قرار خصم من راتب العامل

السيد الأستاذ المستشار / .....

رئيس المحكمة التأديبية للتربية والتعليم وملحقاتها

تحية طيبة،،،

مقدمة لسيادتكم السيد / ..... المقيمة في ..... ومحلها المختار مكتب

الأستاذ / ..... المحامي الكائن .....

ضد

السيد / وكيل أول مديرية وزارة التربية والتعليم ب.....

ويعلن سيادته ب.....

### الموضوع

الطالب يعمل بوظيفة مدرس بمدرسة ..... وقد صدر قرار بندبه من المدعي عليه بصفته وقد صدر القرار المطعون فيه بمجازاة المدعي بالخصم من المرتب وقد طعن المدعي علي قرار الندب إمام المحكمة الإدارية للتربية والتعليم لاختصاصها بعد تظلمه منه أيضا. واما فيما يتعلق بقرار الخصم من المرتب فقد تظلم منه المدعي ورفض تظلمه فطعن علي قرار الخصم من المرتب لمخالفته للقانون والواقع للآتي

أولا: من المقرر أن يكون القرار الإداري بمجازاة العامل عل سبب بيررة في الواقع والقانون والقرار التأديبي سببه بوجه عام هو إخلال العامل بواجبات وظيفته او إتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه، فإذا كان القرار المطعون فيه كان وليد استخلاص غير سائغ ولا مقبول وبعيدا عن واجبات العامل الوظيفية اذ ان الخصم من المرتب كان بسبب التظلم من قرار الندب وعليه يعدوا القرار مخالفا لاحكام القانون

ثانيا: قررت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٤٠ قضائية جلسة ١١/٢٩/١٩٩٧  
” إذا كان هناك صدي من الحقيقة لعبارات الشكوى فلا عقاب“

بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع علي الحكم

اولا: قبول الطعن شكلا.

ثانيا: وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بالخصم  
..... من المرتب مع ما يترتب علي ذلك من آثار.

التعليق

الخصم من الأجر كعقوبة أو كجزاء تأديبي

يجد جزاء حرمان العامل من نصف العلاوة الدورية كجزاء تأديبي يوقع علي العامل الذي اقترف مخالفة تأديبية أساسه القانوني في المادة ٨٠ فقره ٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وفي بيان ماهية هذا الجزاء وكيف انه يطبق علي ما يستجد للعامل من علاوات دورية لا ما استحق قبل إصدار الجزاء الإداري قضي ” ان من بين الجزاءات التي يجوز توقيعها علي العامل هو جزاء الحرمان من نصف العلاوة الدورية، ولما كان الأصل في الا يوقع باثر رجعي لان الحرمان لا يرد الا علي امر مستقبل فان تنفيذ هذا الجزاء انما ينصرف اثرة الي علاوة دورية تستحق بعد توقيعها دون أي علاوة سابقة استحققت من قبل واندمجت في الأجر و أصبحت جزء لا ينفصم عنه مفتقدة بذلك وصفها الاصلي كعلاوة، وانه بموجب هذا الجزاء لا يجوز النظر في ترقية عامل خلال مدة الحرمان محسوبه من تاريخ توقيعها وتاريخ انزاله بالحكم الصادر من مجلس التأديب دون ما خلط بين توقيع الجزاء بموجب الحكم وتاريخ تنفيذه.

( فتوي مجلس الدولة في ٢٥/٢/١٩٩٧ ملف ٨٦/٤/١٣٢٧ )

## الملائمة بين الذنب الإداري المرتكب والجزاء الموقع

وفي وجوب إيجاد الملائمة بين الذنب الإداري المرتكب والجزاء الموقع قضي ” من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كانت للسلطة المختصة بالجزاء التأديبي سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء دون معقب عليها في ذلك الا ان مناط مشروعية هذه السلطات ألا يشوب استعمالها غلو، ومن صور الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره مما يخرج الجزاء من نطاق المشروعية ويكون مخالفا للقانون واجب الإلغاء.

( طعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٣٩ قضائية جلسة ١٩٩٧/٩/٤ )

## صيغة دعوى تعويض عن قرار اعتقال باطل

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة.

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة العقود والتعويضات )

احتراماً وتقديراً

يتشرف بتقديم هذا الطلب لسيادتكم / ..... وقيم سكناً ..... ومحلته المختار مكتب  
الأستاذ / ..... المحامي.

ضد

السيد / رئيس الجمهورية بصفته.

السيد / وزير الداخلية بصفته.

الموضوع

بتاريخ - / - / ---- م اصدر المدعي عليه الأول قرارا باعتقال الطالب بناء علي التفويض الصادر  
إلية من المدعي عليه الثاني بإصدار قرارات الاعتقال وقد قام رجال مباحث أمن الدولة بتنفيذ أمر  
الاعتقال وادع المعتقل بسجن ... وظل فيه إلى أن أفرج عنه في - / - / ---- م

وحيث أن قرار الاعتقال قد صدر باطلا بالمخالفة لأحكام القانون للأسباب الآتية

السبب الأول: خلوه قرار الاعتقال من الأسباب التي تبرر إصداره.

السبب الثاني: عدم إبلاغ الطالب بأسباب اعتقاله اثر اعتقاله.

وحيث أن أمر الاعتقال قد سبب للطالب أضرارا مادية وأدبية يقدر لها مبلغا وقدره

ويطلب الحكم بها على المدعى عليهما بصفتهما متضامنين وذلك استنادا إلى الأسس الآتية:

حق الطلب في التعويض استنادا إلى الضرر المترتب علي إصدار قرار باعتقاله

تنص المادة ١٦٣ من القانون المدني: كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض

تنص المادة ٢٢٢ من القانون المدني: كما يشمل التعويض الضرر الأدبي.

الضرر المادي: ويتمثل في حرمانه من دخله طوال فترة الاعتقال، كما يتمثل في المصاريف التي أنفقتها ذووه على المحاكم ولزيارته والتردد عليه من موطنه إلى حيث معتقلة.

الضرر الأدبي: ويتمثل في حرمان الطالب من حريته طوال فترة الاعتقال، وشعوره بالأسى والظلم، وتعرضه للإهانات أثناء اعتقاله وترحيله، ووضع القيود الحديدية في يديه كما لو كان من المجرمين.

مسئولية المدعى عليه الأول ( رئيس الجمهورية ) بصفته

إصدار قرارات الاعتقال أحد مكينات وصلاحيات رئس الجمهورية متي أعلنت قانونا حالة الطوارئ، كما له الحق في تفويض غيره في ذلك وقد اصدر - بالفعل - قرارا بتفويض المدعي عليه الثاني ( وزير الداخلية ) في إصدار قرارات الاعتقال ومن ثم تحققت مسؤليته عن قرار الاعتقال الباطل.

مسئولية المدعى عليه الثاني ( وزير الداخلية ) بصفته

مصدر قرار الاعتقال هو المدعي عليه الثاني ( وزير الداخلية ) ومن ثم تحققت مسؤليته عن قرار الاعتقال التعسفي.

مسئولية المدعى عليه الأول ( رئيس الجمهورية ) بصفته

إصدار قرارات الاعتقال أحد مكينات وصلاحيات رئس الجمهورية متي أعلنت قانونا

حالة الطوارئ، كما له الحق في تفويض غيره في ذلك وقد اصدر - بالفعل - قرارا بتفويض المدعي عليه الثاني ( وزير الداخلية ) في إصدار قرارات الاعتقال ومن ثم تحققت مسؤليته عن قرار الاعتقال الباطل.

مسئولية المدعى عليه الثاني ( وزير الداخلية ) بصفته

مصدر قرار الاعتقال هو المدعى عليه الثاني ( وزير الداخلية ) ومن ثم تحققت مسؤوليته عن قرار الاعتقال الباطل.

لذلك

يلتمس الطالب قبول هذا الطلب شكلاً.

وفي الموضوع بإلزام المدعى عليهما بصفتهما متضامنين بأن يدفعوا

للمدعى مبلغاً وقدره ..... لتعويض الأضرار المادية والأدبية عن اعتقاله المستند الي قرار باطل.

## طعن على قرار منع من السفر

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد،،

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سناً..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ

..... المحامي والكائن .....

ضد

أولاً:- السيد اللواء / وزير الداخلية بصفته.

ثانياً:- السيد الأستاذ المستشار / النائب العام بصفته.

ثالثاً:- السيد / رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والسفر والجنسية بصفته.

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم فوجئ الطالب حال سفره الي الخارج عبر منفذ

” يذكر اسم المنفذ سواء مطار أو ميناء أو منفذ بري ”

بإدراج اسمه علي قوائم الممنوعين من السفر بموجب قرار صادر ضده من السيد وزير

الداخلية بصفته

” يذكر رقم قرار المنع من السفر ”

وحيث أن هذا القرار المطعون جاء مجحفا بحقوق الطالب فان الطالب يطعن على هذا القرار

للأسباب الآتية.

السبب الأول: مخالفة القرار المطعون فيه للدستور والقانون حيث نصت المادة ٤١ من الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون.

السبب الثاني: أن الطالب حسن السير والسلوك وأن العبارات أو الأسباب التي استند عليها القرار المطعون فيه هي مجرد أقوال مرسلة فان استناد القرار إلى أن الطالب كان على صلة وثيقة بمهربي المخدرات هو قول عار من الصحة وخاصة وأنها لم تقدم دليلا على ذلك يصلح للاستناد إليه في منع الطالب من السفر.

السبب الثالث: أن القرار الصادر بمنع الطالب من السفر قد مر عليه أكثر من ثلاث سنوات وطبقا لنص المادة السادسة من قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قوائم ممنوعين من السفر المعدل بالقرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٦ فان مضي أكثر من ثلاث سنوات على إدراج اسم الطالب على قوائم ممنوعين من السفر ينهي صحة هذا القرار إذا لم يجدد قبل مضي الثلاث سنوات.

وحيث أن هذا القرار فيه إضرار بالغة للطالب وقد يستحيل أو يتعذر تداركها حيث أن حالة الطالب الصحية لا تحتمل التأجير ويجب عليه السفر بأقصى سرعة دون الانتظار للفصل في الموضوع.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم.

أولا: وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم ... لسنة .... والقاضي بمنع الطالب من السفر.

ثانيا: - وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثا: - إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريرا في //

## نموذج دعوى بإلغاء قرار إنهاء خدمة لإصابة العامل بمرض مزمن

السيد الأستاذ المستشار / .....

رئيس المحكمة الإدارية لوزارة .....

تحية طيبة وبعد، ...

مقدمة لسيادتكم السيد / ..... المقيمة في ..... ومحلها المختار مكتب

الأستاذ / ..... المحامي الكائن .....

ضد

السيد / وزير الثقافة بصفته

السيد / مدير الإدارة العامة للتنظيم والإدارة بوزارة الثقافة بصفته

الموضوع

الطالب يشغل وظيفة أخصائي تنظيم وإدارة ثالث بالمجلس الأعلى للثقافة وقد حصل علي إجازة بدون مرتب من د / د / د / د حتى د / د / د م ونظرا لمرضه وإصابته بتليف في الكبد فلي يستطيع العودة الي عمله واضطرته ظروفه للسفر الي الخارج للعلاج وزرع كبد بديل حيث صدر القرار المطعون فيه بقرار إنهاء خدمة الطالب لانقطاعه عن العمل اعتبارا من د / د / د م وقد تظلم الطالب من هذا القرار بتاريخ ..... الا انه لم يتلقي ردا.

وحيث أن القرار المطعون عليه قد جاء مخالفا للقانون موجبا إلفائه للأسباب الآتية

أولاً: مخالفة القرار المطعون عليه لصريح نص المادة ٦٦ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والتي يجري نصها ” استثناء من أحكام الاجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة

للمجالس الطبية أجازته استثنائية بأجر كامل إلا أن يشفي أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في أجازته مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة للمعاش.

ثانيا: مخالفة القرار المطعون عليه لقرار وزير الصحة رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٩٥ وقد شمل هذا القرار بالجدول المرافق له تحت عنوان ” أمراض الجهاز الهضمي الالتهاب الكبدي المزمن - ثلاثة أمثال الحد الأقصى للمستوي الطبيعي“

ثالثا: استقر قضاء المحكمة الإدارية العليا علي أن يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الإدارة العامة للمجالس الطبية أجازته استثنائية بأجر كامل إلا أن يشفي أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل في أجازته مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة للمعاش

بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع الحكم بالآتي:

اولا: قبول الطعن شكلا

ثانيا: وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من إنهاء خدمة المدعي لانقطاعه عن العمل مع كل ما يترتب علي ذلك من اثار وأهمها إثبات حق الطالب في اجازة مرضية استثنائية باجر كامل

ثالثا: إلزام الجهة الإدارية المصروفات ومقابل الأتعاب

إعداد صحيفة الطعن علي قرار إنهاء خدمة للمرض المزمن الصادر ضد صالح الطاعن

المبادئ و الأسباب القانونية التي يبني عليها الطعن

المرض حائل دون أداء العامل لأعباء الوظيفة، لذا قرر نص المادة ٦٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة منح العامل اجازة مرضية وذلك بموجب قرار من المجلس الطبي المختص - كل ثلاث سنوات تقضي في الخدمة - وفق الحدود الآتية

ثلاثة اشهر باجر كامل

سنة اشهر باجر يعادل ٧٥٪ من أجر العامل الأساسي.

سنة اشهر باجر يعادل ٥٠٪ من الأجر الأساسي للعامل، و٧٥٪ من الأجر الأساسي لمن جاوز سن الخمسين

## مدد مدة الأجازة المرضية

أجاز المشرع مد مدة الأجازة السنوية ثلاثة اشهر أخرى بدون اجر إذا قرر المجلس الطبي المختص احتمال شفائه، وللسلطة المختصة زيادة المدة سته اخري بدون اجر اذا كان العامل مصابا بمرض يحتاج البرء منه الي علاج طويل.

وأجاز المشرع للسلطات المختصة - بمراعاة الحد الأقصى للمدد - أن تقرر زيادة المدد التي يحصل عليها كاجازة مرضية بأجر منخفض، كما يجوز لها ان تقرر منحة تلك الأجازة بأجر كامل. واخيرا أجاز المشرع للعامل المريض طلب تحويل اجازاته المرضية ال اعتيادية إذا كان رصيد اجازاته الاعتيادية يسمح بذلك

### التزام العامل المريض بإخطار جهة العمل

يجب علي العامل المريض - خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل - إخطار جهة العمل

بمرضه ولا يعفي من ذلك الالتزام الا لاسباب قهرية كضراوة المرض او ضرورات التدخل الجراحي المفاجئ، وفي ذلك تقرر المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة ” اذا انقطع العامل عن عملة بسبب المرض فعليه ان يبلغ خلال ٢٤ ساعة علي الأكثر من انقطاعه رئيسة المباشر في الجهة التي يعمل بها، مع بيان محل إقامته ليحيله عن طريق ادارة شئون العاملين في اليوم ذاته الي المجلس الطبي المختص تمهيدا لمنحة الاجازة اللازمة.....“

### حق العامل المريض بمرض مزمن في الحصول علي كل عناصر الأجر الثابت والمتغير

خص المشرع العاملين المصابين بأمراض مزمنة بعناية خاصة نظراً لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق نظرا لطبيعته أمدا طويلا فوضع نظام خاص للاجازات المرضية التي يحصل عليها المرضي بأمراض مزمنة يفاير في أسسه وقواعده نظام الاجازات العام المقرر في قوانين العاملين، وطبقا له يمنح المريض بمرض مزمن حقا وجوبيا في اجازة مرضية استثنائية بأجر كامل الي ان يشفي او تستقر حالته استقرارا يمكنه من الجوع الي

العمل أو تبين عجزه كاملاً وفي هذه الحالة يظل العامل في اجازة مرضية بأجر كامل حتي بلوغه سن المعاش، وعلي ذلك فان المريض بمرض مزمن يحق له استداء كافة ما كان يتقاضاه من عناصر الأجر المتخير من حوافز ومكافآت وبدلات مقررة لشغل وظيفته كما لو كان قائماً بالعمل ومشارك فيه، ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف صحيح القانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه وبأحقية المدعية في تقاضي الحوافز والمكافآت التي كانت تصرف لها علي الدوام.

( طعن ٣٤ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ١١/٢٣/١٩٩٦ )

## نموذج طعن على تقرير كفاية

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سناً..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ  
..... المحامي والكائن .....

ضد

أولاً:- السيد / وزير ..... بصفته.

ثانياً:- السيد / محافظ ..... بصفته.

الموضوع

الطالب يعمل بوظيفة ... .. وبتاريخ د/د /د م علم الطاعن مصادفة بأن تقرير كفايته عن  
عام ... .. بدرجة جيد.

وحيث أن الطالب يعمل بجهة عمله الحالية من عام ٠٠٠ وأنه في خلال هذه المدة وحتى الآن كانت  
جميع تقاريره بدرجة ممتاز الأمر الذي حدا به إلى تقديم تظلم - في خلال المدة القانونية - في  
تقرير كفايته عن عام ٠٠٠٠ لجهة الإدارة وذلك لأن خفض تقرير كفايته كان بدون مبرر ولا أساس  
له من الصحة وجاء مخالفا للقانون والواقع ومعيبا يعيب الانحراف في استعمال السلطة حيث أن:

- أن من وضع التقرير لم يكن رئيسه المباشر وقت وضع التقرير.

- أن التقرير لم يمر بمراحله القانونية حيث تخطت الإدارة رؤساء الطالب واكتفت بعرض التقرير  
على رئيس لجنة شؤون العاملين.

- أن لجنة شئون العاملين التي اعتمدت التقرير لم تكن مشكلة على الوجه القانوني الصحيح حيث أنه لم يكن ضمن تشكيلها أحد أعضاء اللجنة النقابية في حين أن المادة الرابعة من القانون ٧٤ لسنة ١٧٩١ أوجبت أن يكون ضمن لجنة شئون العاملين أحد أعضاء اللجنة النقابية. الأمر الذي يجعل القرار مشويا بعبء عدم الاختصاص.

- هناك خلافات بين واضع التقرير والطالب ( تذكر الخلافات ) الأمر الذي يجعل القرار باطلا لعيب إساءة استعمال السلطة.

لهذه الأسباب ولغيرها من الأسباب التي سوف يبديها الطالب بجلسات المرافعة يقيم الطالب الدعوى الماثلة.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم.

أولاً:- بقبول الطعن شكلاً.

ثانياً:- وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه ورقم ... .. لسنة ... .. والخاص بتقرير كفاية الطالب عن عام ... .. فيما تضمنه من تقرير كفاية الطالب بدرجة جيد واعتباره كان لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثاً:- إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريراً في د/د / دد د م

## إعداد صحيفة الطعن علي تقرير كفاية الصادر ضد صالح الطاعن

الأسباب القانونية التي يبني عليها الطعن

أسس تقدير مستوى أداء العامل المدني لدي الدولة

يكون قياس الأداء مرة واحدة خلال السنة، ويستعان في تقدير كفاية العامل بالثابت في السجلات الي تعدها الوحدة لهذه السبب ونتائج التدريب وأية معلومات أو بيانات أخري يمكن الاسترشاد بها، وقد قسم المشرع مستويات كفاية أداء العامل إلى خمس مستويات حسب الدرجة الحاصل عليها وكما هو موضح بالجدول المرافق

الدرجة الحاصل عليها العامل مرتبة الكفاية المعادلة

من ٩٠: ١٠٠ ممتاز

من ٨٠ الي اقل من ٩٠ جيد جداً

من ٦٥ الي اقل من ٨٠ جيد

من ٥٠ الي اقل من ٦٥ متوسط

اقل من ٥٠ ضعيف

يجب إخطار العامل كتابيا بمستوي أداءه كضمانة لا يجوز استبعادها - الإخطار الشفهي لا يكفي في حالة ما إذا كان مستوي أداء قبل وضع التقرير النهائي فإذا لم يتم أخطار العامل بأوجه النقص في مستوي الأداء العادي اعتباره ضمانة جوهرية مقرره للعامل فإن التقرير في هذه الحالة يكون مخالف للقانون ولا يجوز التذرع بأن التنبيه قد تم شفاهه إذا يجب الإخطار الكتابي بذلك وبناء عليه عدم أخطار الإدارة للمدعى أو العامل بأوجه النقص في أدائه يترتب عليه عدم جواز منحه درجة ضعيف.

( طعن ٢١٧٢، ٢١٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٨ )

#### معايير الأداء واختلافها بحسب طبيعة العمل

تحدد كل وحدة معايير الأداء التي يعتد بها عند قياس كفاية الأداء وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها بما يتفق مع طبيعة نشاطها وتعتبر هذه المعايير الحد العادي للأداء الذي يتعين على كل عامل القيام به. وتعلن إدارة شؤون العاملين في كل وحدة هذه المعايير في شهر يونيه من كل عام.

( المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ )

## مراتب الكفاية ( ممتاز - جيد جدا - جيد - متوسط - ضعيف )

تقدر مراتب الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد جدا أو جيد أو متوسط أو ضعيف وتحدد السلطة المختصة الجهة التي ينامط بها وضع الدرجات اللازمة لتقدير مراتب الكفاية موزعة على عناصر التقدير، ويعتبر من يحصل على ٩٠ إلى ١٠٠ درجة بمرتبة ممتاز ومن يحصل على ٨٠ إلى أقل من ٩٠ درجة بمرتبة جيد جدا ومن يحصل على ٦٥ إلى أقل من ٨٠ درجة بمرتبة جيد ومن يحصل على ٥٠ إلى أقل من ٦٥ درجة بمرتبة متوسط ومن يحصل على أقل من ٥٠ درجة بمرتبة ضعيف.

( المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ )

عرض التقرير كفاية الأداء على لجنة شئون العاملين والأثر المترتب علي مخالفة ذلك - عدم عرض التقرير على لجنة شئون العاملين يجعله باطلا

أن عدم عرض التقرير على لجنة شئون العاملين يجعله باطلا وليس منعما ولا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في قضائه من قبول الدعوى شكلا استناد إلى أن القرار المطعون فيه صدر منعما لفقدانه أحد أركانه الشكلية الجوهرية اللازمة لقيامه قانونا وهو عدم اعتماده من لجنة شئون العاملين لا يؤدي إلى انعدام التقرير بل إلى بطلانه مما يمكن معه الطعن عليه بالإلغاء خلال المدة المقررة قانونا لرفع دعوى الإلغاء على نحو ما سلف بيانه فإذا ما انقضت هذه المواعيد أصبحت الدعوى غير مقبولة شكلا.

( طعن رقم ٣٣٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ٤/٦/٤٩٩٤ )

المواعيد المقررة للتظلم من قرار كفاية الأداء لا تبدأ إلا بإعلان العامل بتقرير الكفاية إذ بهذا الإعلان ينكشف للعامل موقفه

حيث أن مفاد المادة ٣٠ أن المواعيد المقررة به لا تبدأ إلا بإعلان العامل بتقرير الكفاية إذ بهذا الإعلان ينكشف للعامل موقفه بالنسبة للبنود المبينة بالتقرير وأسباب القصور الذي شابه وذلك لكي يكون في استطاعته تحديد ما إذا كان يوجد ثمة وجه للطعن على التقرير من عدم ولا يقوم

ذلك مجرد علم العامل بالتقرير والمرتبة التي حصل عليها حيث لا يقوم بهذا العلم ما يمكنه من تحديد مركزه القانوني بالنسبة لهذا التقرير.

( طعن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٩١ )

التظلم من تقرير كفاية الأداء - بداية ميعاد التظلم من التقرير وصيرورته نهائيا

أوضحت المدة ٣٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ان ميعاد التظلم ٢٠ يوما تحسب من تاريخ علم العامل بالتقرير، وفي تحديد ميعاد التظلم ومتي يصير نهائيا بعدم الطعن عليه قضي ١٠٠٠ لا يعد التقرير نهائيا إلا إذا انقضى ميعاد التظلم منه أو تم البت في التظلم في حالة تقديمه من لجنة التظلمات ويقع عبء إثبات إعلان تقرير الكفاية التي يفتح به ميعاد التظلم من هذا التقرير على عاتق جهة الإدارة. إذا دفعت بعدم قبول الطعن بالإلغاء على تقرير الكفاية وذلك لصيرورة التقرير نهائيا وفوات ميعاد التظلم دون التظلم منه ثم انقضاء ميعاد دعوى الإلغاء وللإدارة في سبيل ذلك أن تلجأ إلى كافة طرق الإثبات والقضاء الإداري لإثبات ان تقرير الكفاية إلى العامل ومدى قيامه وكفايته أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى. وظروف الحال فإذا ثبت للمحكمة أن تقرير الكفاية لم يعلم إلى العامل فإن هذا التقرير يظل غير نهائي.

( طعن رقم ٣٢٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢/٦/١٩٩٣ )

## نموذج طعن على قرار إزالة عقار

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد،،

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سكناً..... ومحلّه المختار مكتب الأستاذ  
..... المحامي والكائن .....

ضد

أولاً:- السيد / محافظ..... بصفته.

ثانياً:- السيد / رئيس حي..... بصفته.

ثالثاً:- السيد / مأمور شرطة قسم..... بصفته.

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم علم الطالب بأن السيد المعلن إليه الأول بصفته أصدر القرار رقم ٠٠٠٠ لسنة  
٠٠٠٠ والقاضي بإزالة العقار رقم ٠٠٠٠ والكائن ٠٠٠٠ والمملوك للطالب وذلك على سند من  
القول بأن البناء تم بدون ترخيص من السلطات المختصة وبالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠٦  
لسنة ١٩٧٦.

ولما كان هذا القرار قد جاء مخالفاً للقانون فإن الطالب بطعن عليه طالباً إلغاءه للأسباب الآتية:-

أولاً:- أن القرار المطعون فيه صدر بالمخالفة لنص المادة ١٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦  
بشان تنظيم وتوجيه أعمال البناء حيث أن المعلن إليه الأول بصفته أصدر القرار دون أخذ رأي  
اللجنة الفنية المشار إليها بذات المادة.

ثانيا:- أن المباني مقامة قبل ١٩٨٣/٦/٨ فلو كانت هناك مخالفة كان من الممكن التصالح فيها طبقا لما جاء بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ .

ثالثا:- أنه بتاريخ د/د/د صدر حكم جنائي نهائي في الجنحة رقم ... لسنة ... جنح قسم - مركز - بندر ... ببراءة الطالب من البناء بدون ترخيص. ومن ثم فان هذا القرار جاء باطلا تأسيسا على أن الحكم الجنائي يجوز قوة الشيء المقضي به.

وحيث أن الغرض من اختصاص المعلن إليه الثالث بصفته هو المنوط له بالتنفيذ.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم.

أولاً:- وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم ... لسنة ... والقاضي بإزالة العقار المبين حدود ومعامله بصدر هذا الطلب حيث أنه من المستحيل إعادة العقار إلى ما كان عليه في حالة صدور الحكم بإلغاء القرار.

ثانيا:- وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كان لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثا:- إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريرا في د/د/د

## نموذج طعن على قرار استبعاد مرشح من انتخابات مجلس الشعب

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد،،

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سناً..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ

..... المحامي والكائن .....

ضد

السيد اللواء / وزير الداخلية بصفته.

الموضوع

بتاريخ د/د/ددم تقدم الطالب لترشيح نفسه لعضوية مجلس الشعب عن دائرة ٠٠٠٠ ( فئات  
أو عمال )

وبتاريخ د/د/ددم فوجئ بأن اللجنة المشكلة بمحافظة ٠٠٠٠ أصدرت قرارها رقم ... بتاريخ  
د/د/ددم والقاضي برفض إدراج اسم الطالب كمرشح بعضوية مجلس الشعب في كشف المرشحين.

” يذكر منطوق القرار ”

وحيث أن اللجنة المشار إليها استندت في قرارها المطعون فيه إلى عدم توافر الشروط المنصوص  
عليها في البنود أرقام ..... و ..... من المادة الخامسة من قانون مجلس الشعب رقم ٢٨ لسنة  
١٩٧٢.

وحيث أن ما استندت إليه اللجنة في قرارها باستبعاد الطالب من الترشيح غير صحيح على  
الإطلاق حيث أن الثابت من الأوراق المقدمة من الطالب أن جميع شروط

الترشيح متوافرة في الطالب.

وحيث أنه قد تحدد لإجراء الانتخابات يوم . . . الموافق د/د/ددمم الأمر الذي يتحقق معه شرطي الاستعجال.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم:

أولاً:- وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم . . . لسنة . . . والقاضي باستبعاد الطالب من كشف المرشحين بعضوية مجلس الشعب.

ثانياً:- وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثاً:- إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريراً في د/د/ددمم

## نموذج طعن على قرار إنهاء خدمة موظف للانقطاع عن العمل

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سناً..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ  
..... المحامي والكائن .....

ضد

أولاً:- السيد / وزير ..... بصفته.

ثانياً:- السيد / محافظ ..... بصفته.

ثالثاً:- السيد / رئيس مجلس إدارة شركة ..... بصفته.

الموضوع

الطالب كان يعمل بشركة ..... والتي يرأسها المعلن إليه الثالث بصفته والتابع للمعلن إليه  
الأول بصفته بوظيفة ..... وبتاريخ د / د / د م تم إعاره الطالب لدي ..... وقد  
انتهت مدة الإعاره بتاريخ د / د / د م إلا أن الطالب لم يستطع العودة إلى أرض الوطن لاستلام  
عمله وذلك لظروف قهرية خارجة عن إرادته منعه من النزول ( حيث أصيب بمرض .....  
وقد أبلغ السفارة المصرية بذلك أو أصيب أحد أفراد أسرته المقيمين معه ..... يذكر السبب )  
وعند عودة الطالب لاستلام عمله فوجئ بصدور القرار رقم ..... لسنة .....  
والقاضي بإنهاء خدمة الطالب للانقطاع عن العمل. وقد تظلم الطالب من هذا القرار بتاريخ  
د / د / د م إلا أنه بتاريخ د / د / د م رفضت جهة الإدارة التظلم. الأمر الذي حدا بالطالب إلى  
إقامة الطعن المائل.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد اقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم.

أولاً:- بقبول الطعن شكلاً.

ثانياً:- وفي الموضوع بإلغاء القرار رقم ..... لسنة ..... المطعون فيه والمتضمن إنهاء خدمة الطالب لانقطاعه عن العمل واعتباره كان لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثاً:- إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

## التزام العامل المريض بإخطار جهة العمل خلال ٢٤ ساعة

يجب علي العامل المريض - خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل - إخطار جهة العمل بمرضه ولا يعفي من ذلك الالتزام الا لاسباب قهرية كضراوة المرض او ضرورات التدخل الجراحي المفاجئ، وفي ذلك تقرر المادة ٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة ” اذا انقطع العامل عن عملة بسبب المرض فعليه ان يبلغ خلال ٢٤ ساعة علي الاكثر من انقطاعه رئيسة المباشر في الجهة التي يعمل بها، مع بيان محل أقامته ليحيله عن طريق ادارة شئون العاملين في اليوم ذاته الي المجلس الطبي المختص تمهيدا لمنحة الاجازة اللازمة ٠٠٠٠٠“

حق العامل القانوني المريض بمرض مزمن في الحصول علي كل عناصر الأجر الثابت والمتغير

خص المشرع العاملين المصابين بأمراض مزمنة بعناية خاصة نظراً لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية خلال فترة المرض التي قد تستغرق نظراً لطبيعته أمدا طويلا فوضع نظام خاص للاجازات المرضية التي يحصل عليها المرضى بأمراض مزمنة يفاير في أسسه وقواعده نظام الاجازات العام المقرر في قوانين العاملين، وطبقا له يمنح المريض بمرض مزمن حقا وجوبيا في اجازة مرضية استثنائية بأجر كامل الي ان يشفي او تستقر حالته استقرارا يمكنه من الجوع الي العمل أو تبين عجزه كاملاً وفي هذه الحالة يظل العامل في اجازة مرضية بأجر كامل حتي بلوغه سن المعاش، وعلي ذلك فان المريض بمرض مزمن يحق له افتتداء كافة ما كان يتقاضاه من عناصر الأجر المتخير من حوافز ومكافآت وبدلات مقررة لشغل وظيفته كما لو كان قائماً بالعمل ومشارك فيه، ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف صحيح القانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه وبأحقية المدعية في تقاضي الحوافز والمكافآت التي كانت تصرف لها علي الدوام.

( طعن ٣٤ لسنة ٣٥ قضائية جلسة ٢٣/١١/١٩٩٦ )

## نموذج طعن على قرار غلق محل تجاري

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد،،

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سكناً..... ومحلّه المختار مكتب الأستاذ  
..... المحامي والكائن .....

ضد

أولاً:- السيد / محافظ ..... بصفته.

ثانياً:- السيد / رئيس حي ..... بصفته.

ثالثاً:- السيد / رئيس الوحدة المحلية ..... بصفته.

الموضوع

” حيث يمتلك الطالب ” المحل - الورشة - المصنع ”

الكائن .... وصادر له - لها الترخيص رقم ..... إلا أن الطالب فوجئ بصدور القرار رقم ...  
لسنه ... بتاريخ د/د/ددم والمتضمن:

” يذكر منطوق القرار الخاص بالإغلاق ”

وحيث أن هذا القرار جاء مخالفاً للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية  
ذلك أنه لا يحق للجهة الإدارية إغلاق المحال المرخص بها بالطريق الإداري إلا في حالات معينة  
نص عليها القانون وليس من بينهم الحالة التي استند القرار المطعون فيه إلى إغلاقه المحل.

كما أن القرار المطعون فيه جاء خاليا من التسبب وما ذكره فيه من أسباب غامضة ومجرد أقوال مرسله.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم:

أولاً:- وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار رقم ... لسنة ... والقاضي بإغلاق المحل المذكور بصدور هذا الطلب.

ثانياً:- وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثاً:- إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريراً في د/د/د/د/د

## التعليق

أن أحوال إلغاء الترخيص محددة على سبيل الحصر في المادة التاسعة من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ولا يجوز إلغاء الترخيص في غير هذه الحالات.

( الدعوى رقم ٦١٨٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٩٠/٧/١٢ قضاء إداري )

الموافقة على موقع المحل طبقا للقانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٦٣ يعتبر قرارا إداريا نهائيا لا يحق للجهة الإدارية أن تعول عنه.

( الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٢ إدارية عليا )

## نموذج طعن على قرار فصل من العمل بسبب تقرير كفاية بمرتبة ضعيف

السيد الأستاذ المستشار / نائب رئيس مجلس الدولة

ورئيس محكمة القضاء الإداري ( دائرة ..... )

تحية طيبة وبعد

مقدمة لسيادتكم / ..... والمقيم سناً..... ومحلته المختار مكتب الأستاذ  
..... المحامي والكائن .....

ضد

أولاً:- السيد / وزير ..... بصفته.

ثانياً:- السيد / محافظ ..... بصفته.

الموضوع

الطالب يعمل بوظيفة ..... وبتاريخ د/د /مدد م صدر قرار من الجهة الإدارية بفصل الطالب  
المدعي واستند القرار إلى صدور تقرير كفاية بمرتبة ضعيف

وحيث أن الطالب يعمل بجهة عمله الحالية من عام ..... وأنه في خلال هذه المدة وحتى الآن  
كانت جميع تقاريره بدرجة ممتاز الأمر الذي حدا به إلى تقديم تظلم - في خلال المدة القانونية  
- في تقرير كفايته عن عام ..... لجهة الإدارة وذلك لأن خفض تقرير كفايته كان بدون  
مبرر ولا أساس له من الصحة وجاء مخالفا للقانون والواقع ومعيبا يعيب الانحراف في استعمال  
السلطة حيث أن:

أولاً: أن من وضع التقرير لم يكن رئيسه المباشر وقت وضع التقرير.

ثانياً: أن التقرير لم يمر بمراحل القانونية حيث تخطت الإدارة رؤساء الطالب واكتفت بعرض  
التقرير على رئيس لجنة شئون العاملين.

ثالثاً: أن لجنة شؤون العاملين التي اعتمدت التقرير لم تكن مشكلة على الوجه القانوني الصحيح حيث أنه لم يكن ضمن تشكيلها أحد أعضاء اللجنة النقابية في حين أن المادة الرابعة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أوجبت أن يكون ضمن لجنة شؤون العاملين أحد أعضاء اللجنة النقابية. الأمر الذي يجعل القرار مشوباً بعيب عدم الاختصاص.

رابعاً: هناك خلافات بين واضع التقرير والطالب ( تذكر الخلافات ) الأمر الذي يجعل القرار باطلاً لعيب إساءة استعمال السلطة.

لهذه الأسباب ولغيرها من الأسباب التي سوف يبيدها الطالب بجلسات المرافعة يقيم الطالب الدعوى الماثلة.

لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة للنظر في الطعن المائل والحكم.

أولاً:- بقبول الطعن شكلاً.

ثانياً:- وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه ورقم ٠٠٠٠٠٠ لسنة ٠٠٠٠ والخاص فيما تضمنه من تقرير فصل العامل واعتباره كان لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار.

ثالثاً:- إلزام جهة الإدارة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالب

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل الطالب

تحريراً في د/د / دد د م

## إعداد صحيفة الطعن علي قرار فصل العامل من الخدمة بسبب صدور تقرير كفاية للعامل بمرتبة ضعيف

الأسباب القانونية التي يبني عليها الطعن

أسس تقدير مستوى أداء العامل المدني لدي الدولة

يكون قياس الأداء مرة واحدة خلال السنة، ويستعان في تقدير كفاية العامل بالثابت في السجلات الي تعدها الوحدة لهذه السبب ونتائج التدريب وأية معلومات أو بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها، وقد قسم المشرع مستويات كفاية اداء العامل الي خمس مستويات حسب الدرجة الحاصل عليها وكما هو موضح بالجدول المرافق

الدرجة الحاصل عليها العامل مرتبة الكفاية المعادلة

من ٩٠: ١٠٠ ممتاز

من ٨٠ الي اقل من ٩٠ جيد جداً

من ٦٥ الي اقل من ٨٠ جيد

من ٥٠ الي اقل من ٦٥ متوسط

اقل من ٥٠ ضعيف

يجب إخطار العامل كتابيا بمستوي أداءه كضمانة لا يجوز استبعادها - الإخطار الشفهي لا يكفي في حالة ما إذا كان مستوي أداء قبل وضع التقرير النهائي فإذا لم يتم أخطار العامل بأوجه النقص في مستوي الأداء العادي اعتباره ضمانة جوهرية مقرره للعامل فإن التقرير في هذه الحالة يكون مخالف للقانون ولا يجوز التذرع بأن التنبيه قد تم شفاهه إذا يجب الإخطار الكتابي بذلك وبناء عليه عدم أخطار الإدارة للمدعى أو العامل بأوجه النقص في أدائه يترتب عليه عدم جواز منحه درجة ضعيف.

( طعن رقم ٢١٧٢، ٢١٧٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٤/٦/٨ )

معايير الأداء واختلافها بحسب طبيعة العمل

تحدد كل وحدة معايير الأداء التي يعتد بها عند قياس كفاية الأداء وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها بما يتفق مع طبيعة نشاطها وتعتبر هذه المعايير الحد العادي للأداء الذي يتعين على كل عامل القيام به. وتعلن إدارة شؤون العاملين في كل وحدة هذه المعايير في شهر يونيه من كل عام.

( المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ )

## مراتب الكفاية ( ممتاز - جيد جدا - جيد - متوسط - ضعيف )

تقدر مراتب الكفاية بمرتبة ممتاز أو جيد جدا أو جيد أو متوسط أو ضعيف وتحدد السلطة المختصة الجهة التي ينامط بها وضع الدرجات اللازمة لتقدير مراتب الكفاية موزعة على عناصر التقدير، ويعتبر من يحصل على ٩٠ إلى ١٠٠ درجة بمرتبة ممتاز ومن يحصل على ٨٠ إلى أقل من ٩٠ درجة بمرتبة جيد جدا ومن يحصل على ٦٥ إلى أقل من ٨٠ درجة بمرتبة جيد ومن يحصل على ٥٠ إلى أقل من ٦٥ درجة بمرتبة متوسط ومن يحصل على أقل من ٥٠ درجة بمرتبة ضعيف.

( المادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ )

عرض التقرير كفاية الأداء على لجنة شئون العاملين والأثر المترتب علي مخالفة ذلك - عدم عرض التقرير على لجنة شئون العاملين يجعله باطلا

أن عدم عرض التقرير على لجنة شئون العاملين يجعله باطلا وليس منعما ولا يغير من ذلك ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه فى قضائه من قبول الدعوى شكلا استناد إلى أن القرار المطعون فيه صدر منعما لفقدانه أحد أركانه الشكلية الجوهرية اللازمة لقيامه قانونا وهو عدم اعتماده من لجنة شئون العاملين لا يؤدي إلى انعدام التقرير بل إلى بطلانه مما يمكن معه الطعن عليه بالإلغاء خلال المدة المقررة قانونا لرفع دعوى الإلغاء على نحو ما سلف بيانه فإذا ما انقضت هذه المواعيد أصبحت الدعوى غير مقبولة شكلا. ( طعن رقم ٧٢٢٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٤/٦/٤٩٩٤ )

المواعيد المقررة للتظلم من قرار كفاية الأداء لا تبدأ إلا بإعلان العامل بتقرير الكفاية إذ بهذا الإعلان ينكشف للعامل موقفه

حيث أن مفاد المادة ٣٠ أن المواعيد المقررة به لا تبدأ إلا بإعلان العامل بتقرير الكفاية إذ بهذا الإعلان ينكشف للعامل موقفه بالنسبة للبنود المبينة بالتقرير وأسباب القصور الذي شابه وذلك لكي يكون في استطاعته تحديد ما إذا كان يوجد ثمة وجه للطعن على التقرير من عدم ولا يقوم ذلك مجرد علم العامل بالتقرير والمرتبة التي حصل عليها حيث لا يقوم بهذا العلم ما يمكنه من

تحديد مركزه القانوني بالنسبة لهذا التقرير.

( طعن رقم ٧٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٩١ )

obeyikandi.com

## التظلم من تقرير كفاية الأداء - بداية ميعةاد التظلم وصيرورته نهائيا

أوضحت المدة ٠٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ان ميعةاد التظلم ٠٢ يوما تحسب من تاريخ علم العامل بالتقرير، وفي تحديد ميعةاد التظلم ومتي يصير نهائيا بعدم الطعن عليه قضي ٠٠٠ لا يعد التقرير نهائيا إلا إذا انقضى ميعةاد التظلم منه أو تم البت في التظلم في حالة تقديمه من لجنة التظلمات ويقع عبء إثبات إعلان تقرير الكفاية التي يفتح به ميعةاد التظلم من هذا التقرير على عاتق جهة الإدارة. إذا دفعت بعدم قبول الطعن بالإلغاء على تقرير الكفاية وذلك لصيرورة التقرير نهائيا وفوات ميعةاد التظلم دون التظلم منه ثم انقضاء ميعةاد دعوى الإلغاء وللإدارة في سبيل ذلك أن تلجأ إلى كافة طرق الإثبات والقضاء الإداري لإثبات ان تقرير الكفاية إلى العامل ومدى قيامه وكفايته أو قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى. وظروف الحال فإذا ثبت للمحكمة أن تقرير الكفاية لم يعلم إلى العامل فإن هذا التقرير يظل غير نهائي. ( طعن رقم ٥٤٢٣ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢/٦/٣٩٩١ )

نموذج طلب الحصول علي شهادة من جدول محكمة القضاء الإداري

السيد الأستاذ المستشار / مدير محكمة القضاء الإداري

تحية وتقدير،،،

مقدمة لسيادتكم السيد / ..... المقيم في .....

برجاء التفضل بالموافقة علي إعطائي شهادة من واقع جدول المحكمة من (.....) من

الدعوى رقم ..... لسنة ..... قضائية

المقامة من ..... ( اسم المدعي )

ضد

السيد / ..... ( أسماء الخصوم )

ومستعد لسداد الرسوم القانونية المقررة

مقدمة

.....

نموذج طلب الحصول علي صورة رسمية من مستند في دعوي منظورة أمام القضاء الإداري

السيد الأستاذ المستشار / مدير إدارة محكمة القضاء الإداري

مقدمة لسيادتكم السيد / ..... المقيم في .....

برجاء التفضل بالموافقة علي إعطائي صورة رسمية طبق الأصل من ( يذكر نوع المستند استخراج

صورة منه ..... ) من الدعوى رقم .....

لسنة ..... قضائية

المقامة من ..... ( اسم المدعي )

ضد

السيد / ..... ( أسماء الخصوم )

ومستعد لسداد الرسوم القانونية المقررة

مقدمة

.....